

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهة من البعثة الدائمة للنمسا إلى الأمين العام بالنيابة لمؤتمر نزع السلاح لإحالة نص البيان المشترك المتعلق بالأثر الإنساني للأسلحة النووية، الذي أدلت به نيوزيلندا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ باسم ١٥٥ دولة أمام اللجنة الأولى في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة للنمسا تحياتها إلى الأمين العام بالنيابة لمؤتمر نزع السلاح، وتشرف بأن تحيل طيه "البيان المشترك بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية"، الذي أدلت به نيوزيلندا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ باسم ١٥٥ دولة أمام اللجنة الأولى في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وباعتبار النمسا المنسق الحالي "لعملية البيان المشترك بشأن العواقب الإنسانية"، فهي تطلب بامتنان إصدار هذه الوثيقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٥.



الرجاء إعادة الاستعمال



البيان المشترك بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية الذي أدلت به السيدة ديل هيغي، سفيرة نيوزيلندا

ألقي هذه الكلمة باسم الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، واندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتونغا، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجمهورية أفريقيا، وجنوب السودان، وجورجيا، وجيبوتي، والداغرك، ودومينيكا، ورواندا، وزامبيا، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، والصومال، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفيت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولبنان، وليبيريا، وليبيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس، واليابان، واليمن، إضافة إلى بلدي نيوزيلندا؛ وباسم دولتين مراقبتين هما الكرسي الرسولي ودولة فلسطين؛ وكذلك دولتين غير عضوين في الأمم المتحدة هما جزر كوك، ونيوي.

يساور بلداننا المائة والخمسة والخمسين قلق بالغ إزاء العواقب البشرية الكارثية المترتبة على الأسلحة النووية. لقد أظهرت التجارب الماضية لاستخدام واختبار الأسلحة النووية بوضوح العواقب الإنسانية غير المقبولة الناجمة عما تنسم به هذه الأسلحة من قدرة تدميرية هائلة لا يمكن السيطرة عليها ومن طابع عشوائي. لقد أتاح المناقشة المستندة إلى الوقائع التي جرت في المؤتمرين الأول والثاني بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية، اللذين عقدا في النرويج

في آذار/مارس ٢٠١٣، وفي المكسيك في شباط/فبراير من هذا العام، تعميق فهمنا الجماعي لتلك العواقب. ومن الرسائل الرئيسية المستخلصة من إسهامات الخبراء والمنظمات الدولية أن لا دولة ولا هيئة دولية يمكنها مواجهة حالة الطوارئ الإنسانية التي تنجم بصورة مباشرة عن انفجار الأسلحة النووية أو تقديم المساعدة المناسبة إلى الضحايا.

وتدل المشاركة الواسعة في المؤتمرين السالفي الذكر، وحضور ١٤٦ دولة في المؤتمر الأخير الذي عقد في ياباريت، بالمكسيك، وكذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وعدد من منظمات الأمم المتحدة العاملة في المجال الإنساني، والمجتمع المدني، على مدى التسليم بأن العواقب الإنسانية الكارثية المترتبة على الأسلحة النووية تمثل شاغلاً أساسياً وعالمياً. وإننا نرحب ترحيباً حاراً بإعلان النمسا عن مؤتمر ثالث من المقرر عقده في ٨-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن من مصلحة جميع الدول المشاركة في ذلك المؤتمر، الذي يهدف إلى زيادة توسيع وتعميق فهم هذه المسألة، ونرحب بالمشاركة المتواصلة للمجتمع المدني في هذا الصدد.

فهذا العمل أمر ضروري، لأن العواقب الكارثية المترتبة على الأسلحة النووية لا تؤثر على الحكومات فحسب، بل على كل مواطن في عالمنا المترابط. إن لها انعكاسات عميقة على بقاء الإنسان؛ وعلى البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وعلى اقتصاداتنا؛ وعلى صحة أجيال المستقبل. ولهذا الأسباب، نؤمن إيماناً راسخاً بأن الوعي بالعواقب الكارثية المترتبة على الأسلحة النووية يجب أن يكون في صميم جميع النهج والجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

وهذه طبعاً ليست فكرة جديدة. فالعواقب الإنسانية المهولة المترتبة على الأسلحة النووية تجلّت منذ اللحظة الأولى لاستخدامها، ومنذ تلك اللحظة شكلت حافزاً لهم تطلعات الإنسانية إلى عالم خال من هذا التهديد، وهو ما دفع أيضاً إلى إصدار هذا البيان. وقد أدرجت مسألة العواقب الإنسانية للأسلحة النووية في العديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك أول قرار صدر عن هذه الجمعية في عام ١٩٤٦، وفي صكوك متعددة الأطراف، منها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأشار أبرز علماء الفيزياء النووية في وقت مبكر، أي منذ عام ١٩٥٥، إلى أن الأسلحة النووية تهدد استمرار وجود البشرية، وأن نشوب حرب تُستخدم فيها هذه الأسلحة قد يؤدي - وفق احتمال ممكن جداً - إلى القضاء على الجنس البشري. وشددت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ على أن "الأسلحة النووية تشكل الخطر الأكبر الذي يهدد الجنس البشري وبقاء الحضارة". ولا يزال هذا القلق البالغ المعرب عنه يفرض نفسه بقوة أكثر من أي وقت مضى. وعلى الرغم من ذلك، ظلت مسألة العواقب الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية غير مدرجة في صلب مداولات نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية لسنوات عديدة.

لذا، نرى أنه من المشجّع أن أضحت الشواغل الإنسانية اليوم موضوعاً مكرساً في جدول الأعمال العالمي. وأعرب مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ عن "بالغ قلقه إزاء العواقب المفعجة الناجمة على الصعيد الإنساني عن أي استعمال للأسلحة النووية". وكان هذا القلق البالغ حاضراً في القرار ٢٠١١/٢٦ لمجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وفي مقرر هذه الجمعية العامة الصادر في عام ٢٠١٢ والرامي إلى إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية يكلف بإعداد مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ويندرج هذا القلق في صلب الدعوة التي وجهتها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى المجتمع الدولي، في آب/أغسطس ٢٠١٣، من أجل التركيز على مسألة العواقب الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية في أي مناقشة للقضايا النووية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تطرق العديد من الزعماء من مختلف أنحاء العالم مجدداً، في سياق الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بنزع السلاح النووي، إلى ذلك القلق البالغ في معرض دعوتهم إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. وأيد ١٢٥ بلداً البيان المشترك بشأن العواقب الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية، المدلى به أمام اللجنة الأولى في عام ٢٠١٣. ويجسد بيان اليوم مرة أخرى التأييد السياسي المتنامي لمسألة التركيز على الشواغل الإنسانية.

فبقاء البشرية في حد ذاته رهين ألا تستخدم الأسلحة النووية أبداً مرة أخرى، أياً كانت الظروف. والآثار الكارثية لتفجير سلاح نووي، سواء نتيجة حادث أو سوء تقدير أو عن قصد، أمر لا يمكن معالجته على نحو مناسب. ومن ثم يجب بذل كل جهد لإزالة التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل تلك.

والطريقة الوحيدة لضمان ألا تُستخدم الأسلحة النووية أبداً في المستقبل هي إزالتها بصورة تامة. وتتقاسم جميع الدول مسؤولية الحيلولة دون استعمال الأسلحة النووية، وتفادي انتشارها انتشاراً عمودياً أو أفقياً، وتحقيق نزع السلاح النووي، بما في ذلك من خلال الوفاء بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق عالميتها.

وإننا نرحّب بالعزم المتجدّد الذي يُبديه المجتمع الدولي، إلى جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الدولية، حيال تناول مسألة العواقب الإنسانية الكارثية المترتبة على الأسلحة النووية. ويمكن للمجتمع المدني، عن طريق الإسهام في زيادة الوعي بهذه المسألة، أن يضطلع إلى جانب الحكومات بدور حاسم في وفائنا بمسؤولياتنا. فمن واجبنا حيال الأجيال المقبلة العمل معاً صوب تحقيق هذا الهدف، ومن ثم تخليص عالمنا من الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية.